التي كانت ستُحول إلى شركة أزون زمور أن تحول للإنارة العمومية، وهذا كان اقتراحي حتى داخل اللجنة.
وبخصوص عملية تبليط وتزفيت الشوارع والأزقة فأظن أنه حان الوقت لإتمام الاتفاقية المبرمة مع وزارة الإسكان، لأنه وكما تعلمون مرت أربع سنوات على هذا المشروع ولازالت الساكنة تعاني وتعبر عن امتعاضها المستمر عن هذا التعثر. لذا أناشدك السيد الرئيس بالتواصل مع هذه الساكنة وتمكينهم من لائحة المستفيدين كما يكفله لهم قانون الحق في المعلومة والبحث عن الحلول من أجل التسريع بإنجاز هذا المشروع.
أما فيما يخص مشروع إعادة بناء المعهد الموسيقي فلم يتم الشروع في إنجازه إلى حد الآن. وفي ما يتعلق بمحور الحكامة الجماعية فنسبة برنامج التكوين والرفع من قدرات المنتخبين والأطر والأعوان الجماعيين هي صفر في المائة، وفي هذا السياق أشير إلى أنني لم أخضع لأي تكوين خلال هاتين السنتين.
وما أثار انتباهي أيضا بالجدول المضمن في التقرير هو نسب الانجاز التي بلغت 100 في المائة طالت مشروعين أحدهما خاص باقتناء التجهيزات، ليطرح السؤال: هل هذه هي أولويات المجلس؟ وقد يثير هذا الأمر شبهات، فأنا لا أشكك في نزاهة السيد الرئيس ولا أتهم أحدا، لكن ينبغي على السيد الرئيس الإجابة على التفاوت في نسب انجاز هذه المشاريع، لأن المرسوم 301-16-2 لا يتحدث عن تقييم التقرير السنوي فقط، بل يشير كذلك إلى الأنشطة ذات الأولوية والمنظومة التي تم وضعها لتتبع المشاريع من أجل الرفع من الفعالية و النجاعة. وأخيرا، أود أن أشير إلى عدم تضمين التقرير للحلول المقترحة لتجاوز الاكراهات كما هذا تم التنصيص عليه في المادة 14 من هذا المرسوم.

<u>السيد خالد أرحو:</u>

سأبدأ مداخلتي من حيث انتهى السيد طه بلكوح الذي حدد الإطار المرجعي العام والذي أعفاني من نقاشه.وأضيف بأن هذه الوثيقة وما ورد فيها في جميع المحاور يبين مسألة مهمة جدا وهي أنه ليس لدينا آلية لتتبع تنفيذ مشاريع برنامج عمل الجماعة. فالمشرع أشار إلى ضرورة تقييم هذا البرنامج، من هنا أسائل السيد الرئيس هل هناك لجنة لتتبع تنفيذ المشاريع تنبه السيد الرئيس لإكراهات تعثر بعض المشاريع وتقدم مقترحات لتجاوزها. وفي ظل غياب هذه اللجنة تبين أنه ليس لدينا منظومة للتتبع ليحال هذا العمل بثقله على هذه الدورة. فهذه الوثيقة معيبة شكلا ومضمونا وتشخص واقع الحال فقط، وهي غير مساعدة لتشكل خارطة طريق وأن تنتج تقييما موضوعيا يمكن الاستناد إليه، بحيث كان الأجدر أن تقدم لنا مقترحات وحلول لتجاوز أسباب تعثر تنفيذ المشاريع قصد التداول في شأنها. كما أود أن أشير إلى أن هذه الوثيقة أيضا تعكس أن تداول المجلس خلال دوراته لم ينصب حول القضايا الحيوية للساكنة والمشاريع ذات الأولوية ببرنامج عمل الجماعة، بل أهدر الجهد في بعض القضايا الثانوية كالتداول في القرارات التنظيمية والقضايا الآنية

الهامشية. وكل هذا نتحمل مسؤوليته كمجلس بنسب متفاوتة كل من موقعه مكتبا مسيرا وأغلبية ومعارضة. فهذه الوثيقة هي نموذجية للاستئناس بها فقط، وليست هي أساس تقييم برنامج عمل، بحيث أنها لن تمكننا من الوقوف على نقط الضعف والقوة لتبقى محدودة يستحيل معها تقييم موضوعي ودقيق وتقديم مقاربة تعطينا حلولا، ما عدا بعض التوصيات التي تبقى ضعيفة ومحدودة لإيجاد سبل للخروج من هذا النفق المسدود.
وباستقرائنا لمحاور الوثيقة يتضح أن النسب المشار إليها هي بمثابة تنقيط لعمل المجلس الذي محصلته لا تتجاوز 5 في المائة في هذه الفترة من الانتداب، لذا يجب أن تصحح لأنها بنيت على أساس مساهمة المجلس في كلفة وتنفيذ المشاريع وليس على نسبة الأشغال المنجزة على أرض الواقع. وهذه الوتيرة التنموية البطيئة التي تحكم دينامية المجلس توحي بالفشل الذريع الذي سيقودنا لا محالة إلى الهاوية. لذلك علينا كمستشارين أن نكثف جهودنا لخدمة الصالح العام وتفادي كل ما من شأنه أن يُضعف عملنا والتركيز على الآفاق المستقبلية للمدينة. وهذا لا ينزع الحقوق الدستورية والقانونية عن كل مستشارة أو مستشار في ممارسة مهامه بكل حرية شريطة اختيار المكان المناسب لذلك، هل داخل المجلس؟ أم في مكتب المجلس؟ فاجتماعات اللجان الدائمة لها مساحات واسعة لتعميق النقاش وإبداء الآراء والمقترحات المنتجة، بدل نقل هذه النقاشات إلى الدورات. لذا وجب مراجعة إدارة أشغال الدورات واللجان الدائمة في ارتباط مباشر مع تحديد الأولويات، وتقديم مقترحات مرتبطة بالقضايا ذات الأولوية ولها ارتباط وثيق بمصالح الساكنة، من خلال توفير دراسات تقنية للمشاريع والترافع عنها والبحث عن الموارد المالية لتمويلها عبر توظيف شبكة العلاقات الخاصة بكل واحد منا لتحقيق ولو الحد الأدنى من الإصلاحات التي جئنا من أجلها. فالكل يتحمل مسؤوليته بدرجات متفاوتة حسب موقعه في المجلس. فنحن كمعارضة نمد يد العون والمساندة، كما نلتمس من الأغلبية تحقيق الانسجام المطلوب منها كأغلبية بدل هذا الجدال المستمر الذي يثار داخل الدورات.

السيدة إلهام الذهبي:

تماشيا مع ما أشار إليه السيد طه في الشق القانوني والملتمس الذي تقدم به السيد خالد أرحو نلاحظ أن جميع اجتماعات اللجان الدائمة تم عقدها ما بين 7 و13 شتنبر، وهذا مخالف للمادتين 10 و 15 من المرسوم 301-16-2، بحيث لم تحترم فيه أجل 30 يوما قبل انعقاد الدورة. واحتراما للملتمس الذي تقدم به السيد خالد أرحو واحتراما للآجال القانونية. اقترح إرجاء هذه النقطة إلى الجلسة الثانية.

السيد الرئيس:

بخصوص الآجال القانونية المحددة في ثلاثين يوما لعرض تقرير تقييم برنامج العمل، فإنه قد تم مراسلة رؤساء اللجان لعقد اجتماعاتها لدراسة هذا التقرير بتاريخ 4 شتنبر 2023. وأظن أن هذا التاريخ تم فيه احترام الآجال المنصوص عليها في المادة 10 من المرسوم.

السيد طه بلكوح:

آجال 30 يوما المنصوص عليها في المادة 10 من المرسوم يحتسب من تاريخ عقد اللجان لاجتماعاتها. وهذا من باب احترام الآجال القانونية لا غير.

السيد محمد حدوتي:

هذه النقطة المتعلقة بتقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة من بين النقط التي طلبت إدراجها بجدول أعمال هذه الدورة، نظرا لراهنتيها لما أثير من نقاش بين المستشارين والرأي العام المحلي حول تعثر وبطء تنفيذ برنامج عمل الجماعة، وهذا ما تم الوقوف عنده أثناء تداول اللجان الدائمة في شأن هذه النقطة. وفي اعتقادي يمكن إرجاع هذا التعثر إلى عدة عوامل أساسية:

- العامل الأول مرتبط بما هو مؤسساتي داخلي، بحيث نشتغل كمجلس وكأغلبية وكمكتب مسير بمنطق غير منسجم، وهذا ما تعكسه السجالات الحادة داخل اجتماعات المكتب واللجان و دورات المجلس. وهذا الوضع يقدم صورة غير مشرفة لنا كمجلس موكل له تدبير شأن المدينة. فعندما لا يقوم نائب الرئيس بدوره في تحمل المسؤولية ومواكبة وتتبع أنشطة المجلس ومشاريعه ويكتفي فقط بوضع عراقيل أمامه. فإننا أمام مشاكل تسائلنا كمجلس وينبغي الحسم فيها بكل مسؤولية ووضع الأصبع على مكامن الخلل. وإذا ما تم الاستمرار بنفس السلوكيات والمسلكيات، سنبتعد عن الطريق الصحيح.
- العامل الثاني مرتبط بما هو مؤسساتي خارجي، بحيث أن هناك مجموعة من المشاريع مرتبطة بشركاء المجلس الذين غالبا ما لا يوفون بالتزاماتهم المحددة في الاتفاقيات، لذا كان من الواجب على السلطة الانخراط بشكل فعال في تذليل الصعوبات من أجل تيسير تنفيذ المشاريع.
- العامل الثالث، مرتبط بما هو تقني، بحيث أن تعثر بعض المشاريع مرده إلى عدم توفر الدراسات التقنية. لذا كان من الأولى أن يتوجه المجلس نحو التعاقد مع مكاتب مختصة لإعداد هذه الدراسات، لتوفير أرضية يمكن الاستناد عليها للترافع قصد جلب التمويلات.
- كما أن هناك عامل آخر مرتبط بالإكراه المالي، لكون الموارد الذاتية لميزانية الجماعة محدودة ولا يمكنها تغطية نفقات المشاريع المسطرة ببرنامج عمل الجماعة ولو في الحدود الدنيا، ومن هنا تأتي أهمية توفير دراسات تقنية للمشاريع قصد جلب التمويلات من الشركاء. وفي هذا الباب، لا بد من الإشادة بالمجهودات التي بذلها المجلس في جلب التمويلات كما هو الشأن بالنسبة لمشروع إعادة بناء المعهد الموسيقي ومشروع بناء

مستودع الأموات. وخلاصة القول علينا كمنتخبين وممثلين لساكنة المدينة أن نستحضر المصلحة العامة وجعلها فوق كل اعتبار وأن نبتعد عن الحسابات الضيقة وأن نعيد النظر في ميكانزمات تفكيرنا السياسي باعتماد الصدق والإخلاص في العمل السياسي.

السيد أحمد بلغازي:

علينا أن نتفق على أن المرحلة التي يمر منها المجلس تتسم بالإتكالية، والكل مسؤول عن ذلك مجلساً وأعضاءً ومكتباً، وعلينا أن نقر بهذه الحقيقة، وأن لا نستسلم، لذلك يتطلب هذا الوضع انخراط الجميع، و كل من موقعه قادر على الدفع بتنمية المدينة وتحريك مياهها الراكدة. إن تبادل التهم وتحميل المسؤولية لبعضنا البعض يؤدي إلى إضعاف جهودنا وتقييد أيدينا. و أتمنى أن تتقبل السيد الرئيس نقاشنا بصدر رحب، كما نلتمس منكم ضبط المداخلات داخل الجلسة، والحرص على ضمان حقنا في التعبير بحرية دون الوقوع في النقاشات الثنائية. والتنافس المقبول هو البحث على إيجاد حلول للمشاكل التي تعرفها المدينة، عبر خلق خلية تفكير تقدم توصيات ومقترحات من شأنها البحث عن حلول ناجعة لمشاكل مدينة الخميسات. وعلينا أن نتذكر شيئا مهما، هو أننا ساهمنا بشكل جماعي في تشكيل هذا المجلس، لذلك، لا داعي أن نلقي المسؤولية على بعضنا البعض. وتفاعلا مع ما جاءت به بعض المداخلات السابقة، أؤكد بدوري على تأهيل أطر الجماعة عبر تكوينات دورية لكي يكونوا في مستوى التحديات المطروحة وبلوغ الأهداف المرجوة.

السيد الرئيس:

سأجيب بصفة عامة على النقط التي تمت إثارتها من طرف السيدات والسادة الأعضاء حول هذا التقرير حيث أن جلها أقرت أن نسبة تنفيذ المشاريع هي نسب متدنية، وأكدت على غياب الدراسات التقنية للمشاريع وأشارت إلى ضعف الموارد المالية ، كما تساؤل السادة الأعضاء عن أسباب تأخر انجاز المشاريع وعن من يتحمل المسؤولية في ذلك، فالمشرع عندما ألزم المجالس الجماعية بإعداد برنامج عمل لمدة ست سنوات وتحيينه بعد انتهاء السنة الثالثة كنا كمجلس نعي هذه المسالة، وعند إعداد برنامج عمل الجماعة سلكنا خيار إعداده بالإمكانيات البشرية الذاتية فقط دون اللجوء إلى مكتب الدراسات، وهذا الخيار نتحمل مسؤوليته كمجلس ولا يمكننا أن نعزو أسباب تعثر تنفيذ برنامج عمل إلى الفريق الذي أعده فقط، بل نتقاسم المسؤولية في ذلك كرئيس وكمكتب مسير وكمجلس، كما نعزو أسباب تعثر تنفيذ المشاريع إلى عدم تفاعل الشركاء الذي كنا نأمل أن يساهموا في تمويل مشاريع برنامج العمل والتي تمت برمجتها بطموح كبير تستجيب لتطلعات وحاجيات الساكنة كالمجلس الإقليمي ومجلس الجهة وبعض القطاعات الحكومية الأخرى، والأكيد هو أن برنامج عمل الجماعة يستحيل تمويله بالإمكانيات الذاتية للجماعة، لأن الميزانية هزيلة وكانت مثقلة بالتزامات مالية ورثناها من المجلس السابق كتأخر أداء فواتير الكهرباء ومستحقات الأحكام القضائية وترقيات الموظفين، ومع ذلك تمكنا من إصلاح مقر الجماعة

وبعض الملحقات الإدارية وتجهيزها، وبعض المرافق الجماعية كالمحطة الطرقية والحدائق العمومية والمساحات الخضراء، كما تم تحقيق فائض لسنتي 2021 و 2022 ورغم تواضعه فقد تمت برمجة جزء كبير منه في مساهمة المجلس في إعادة الهيكلة وشراء أرض لبناء مقر لأطفال التوحد. لذا لا يصح القول بأن المجلس فشل في تنفيذ المشاريع وفي تدبير الشأن المحلي بل القول الصحيح هو أن برنامج عمل الجماعة الذي أعد بطموح كبير اصطدم بمجموعة من العراقيل منها ما هو ذاتي يخص قلة الأطر التقنية المؤهلة و الكفأة وضعف الإمكانيات المالية، ومنها ما هو تقني يعود لغياب دراسات تقنية لبعض المشاريع رغم المجهودات التي بدلناها في هذا الشأن ببرمجة اعتماد قدره 600 مليون سنتيم، ناهيك عما هو مرتبط بطول الإجراءات المسطرية المرتبطة بالآجال والتأشيرات، إضافة إلى مستجدات مقتضيات مرسوم الصفقات الجديد الذي فرض علينا ضرورة إعادة النظر في مساطر بعض المشاريع. وفي هذا الصدد أشيد بهذا المرسوم الذي سيسد الباب أمام القيل والقال حول إسناد سندات الطلب ويضمن الشفافية و النزاهة من خلال اعتماد البوابة الالكترونية للصفقات.

وبالرغم من ذلك تجدر الإشارة إلى ان الجماعة تم تتويجها ضمن الجماعات المتميزة باحتلاله المرتبة 20 ضمن 103 جماعة متميزة، وعلى إثر هذا التميز حصل المجلس على منحتين الأولى بلغت 11 مليون درهم والثانية 13 مليون درهم وذلك بشروط معينة تحدد وجهة صرفها، الشيء الذي منعنا من تخصيص جزء منها للإنارة العمومية والطرق والمساحات الخضراء.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن وجب إخضاع عمل المجلس للتقييم والتنقيط، فينبغي اعتماد التقييم على المنجزات التي قام بها بإمكانياته الذاتية، لأنه قد نجح فيها بشكل كبير. أما نسبة 6 أو 10 في المائة التي تم تحقيقها في تنزيل برنامج العمل تبقى مقبولة أمام هذه الاكراهات. وسنعمل على تحيين برنامج العمل بعد السنة الثالثة طبقا للقانون ووفق المعطيات الواقعية التي وقفنا عليها من خلال الممارسة، بحيث أننا نقدم طلبات إلى وزارة الداخلية في شأن تمويل بعض المشاريع غير أننا لم نتلق بعد أي رد سواء بالإيجاب أو الرفض، لكن عند تواصلنا مع أطر الوزارة أبلغنا بأنه يصعب النظر في جميع طلبات الجماعات الترابية بالمغرب لكثرتها، وأن الطلبات التي ينظر فيها يجب أن تقدم في المحاور التي تحددها الوزارة حسب برامجها التي ترصد لها تمويلات وفق مخطط وطني لتنمية الجماعات. وبناء على ذلك تقدمنا بطلب في المحور الذي يهم تمويل مستودع الأموات ومحاربة الكلاب الضالة والمقابر. وحصلنا على تمويل مشروع بناء مستودع الأموات بناء على الاتفاقية التي صادق عليها المجلس في هذا الشأن. رغم عدم وجود هذا المشروع ضمن برنامج عمل الجماعة.

أما بخصوص الملاحظة التي أشار إليها بعض السادة الأعضاء حول عدم انسجام المكتب المسير والأغلبية، فهذا واقع من شأنه أن يعرقل عمل المجلس وسنعمل على تجاوزه من

خلال حوار داخلي جاد ومسؤول يراعي المصلحة العامة ويعزز روح المسؤولية في تدبير شؤون الجماعة.

وإذا لم تكن هناك أية مداخلة نمر إلى عملية التصويت على التقرير السنوي لتقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة.

مقرر عدد 65 بتاريخ 05 أكتوبر2023
النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على
التقرير السنوي لتقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة

- إن مجلس جماعة الخميسات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر خلال الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 05 أكتوبر2023،

- و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015)،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على التقرير السنوي لتقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على التقرير السنوي لتقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة،

يقرر ما يلي

وافق المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر المنعقدة بتاريخ 05 أكتوبر 2023 (الجلسة الأولى) علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين على التقرير السنوي لتقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة والذي جاء على الشكل التالي:

التقرير السنوي لبرنامج عمل جماعة الخميسات إلى غاية 2023/10/01

طبقا للمادة 78 من القانون التنظيمي للجماعات الترابية رقم 14-113, الصادر بتاريخ 7 يوليوز 2015 , وطبقا للمرسوم رقم 2.16.301 صادر في 23 من رمضان 1437 (29 يونيو2016) بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه واليات الحوار والتشاور لإعداده .

وضعت جماعة الخميسات برنامج عمل الجماعة (PAC) لفترة 2022-2027 , حيث تبنت رؤية إستراتيجية لمسار التنمية للمدينة خصصت له آليات التتبع والتحيين والتقييم.

ويرتكز هذا البرنامج على تشخيص ومن تم تحديد الحاجيات والأولويات الضرورية في عدة مجالات والمرافق والتجهيزات العمومية الجماعية وخدمات القرب , مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المادية المتوفرة و التي يمكن للجماعة تعبئتها.

وقد تضمن برنامج العمل الجماعي المحاور التالية:

1- دعم التنافسية الاقتصادية.
2- التعمير, السكنى, إعادة التأهيل الحضري والبني الأساسية.
3- التجهيزات الجماعية.
4- المحافظة على الصحة ,السكينة ,البيئة والتنمية المستدامة
5- التنمية الاجتماعية و الثقافية والرياضية و الترفيه .
6- الحكامة الجماعية.

وتبين الجداول التالية نسب انجاز المشاريع المدرجة في برنامج العمل الجماعي :

1.دعم التنافسية الاقتصادية .

بالنسبة لهذا المحور وكما هو مبين في الجدول راجع لرؤية الجماعة بخصوص إقامة المهرجان شهر نونبر أي مباشرة بعد دورة أكتوبر .

2.التعمير , السكنى , إعادة التأهيل الحضرى والبنى الأساسية .

بالنسبة لهذا المحور فقد عملت الجماعة :

- تحسين وتطوير التشوير العمودي والأفقي بالمدينة .

- تحسين شبكة الإنارة العمومية وذلك بإصلاح مصابيح الإنارة خلال سنة 2022 - 2023 أما فيما يخص الباقية فهي في طور الانجاز .

- تبليط وتزفيت الشوارع والأزقة فإن الجماعة تعمل جاهدا بشراكة مع وزارة الإسكان على إتمام الاتفاقية المبرمة بين الجماعة و وزارة الإسكان وسياسة المدينة و إخراجها حيز الوجود .

- بالنسبة لانجاز الدراسات الخاصة بالمشاريع فقد أنجزت هذه المشاريع في انتظار استكمال المشاريع الباقية مع العلم أن مجموعة من الدراسات هي في طور الانجاز والإعداد من طرف مكاتب الدراسات المتعاقدة مع الجماعة .

3.التجهيزات الجماعية بالنسبة لهذا المحور فقد عملت الجماعة على مايلي :
- تأهيل المحطة الطرقية في طور الانجاز .
- تأهيل السوق البلدي في طور استكمال مسطرة الإعلان عن الصفقة .
- تبليط جنبات السوق النموذجي للباعة الجائلين قرب المحطة الطرقية .
- تأهيل البنايات الإدارية الجماعية .
- اقتناء التجهيزات .

4. المحافظة على الصحة , السكينة و البيئة والتنمية المستدامة.
- بالنسبة لتأهيل المقابر لقد تم توسيع وصيانة مقبرة سيدي غريب.
- تأهيل منتزه 3 مارس الصفقة في طور الانجاز .

5. التنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيه.
- صيانة وتأهيل المسبح البلدي في انتظار استكمال الدراسة الخاصة به .
- بناء المعهد الموسيقي من طرف وزارة الثقافة (صاحبة المشروع) في إطار استكمال المساطر الإدارية الخاصة بالتأشيرة على الاتفاقية .

6.الحكامة الجماعية
في هذا المحور عملت الجماعة بشراكة مع مديرية الجماعات المحلية والجهة على إعداد مخطط تكوين المنتخبين والموظفين الجماعيين .

1.دعم التنافسية الاقتصادية

المشاريع	التقدير الإجمالي مليون الدرهم	مساهمة الجماعة		2022	2023	نسبة الانجاز	نوعية الاشغال المنجزة : المقدار /الكمية/ الموقع	ملاحظات : الشركاء, الاكراهات ' التوقعات, الاقتراحات
		النسبة المأوية	المبلغ مليون درهم					
إقامة مهرجانات سياحية وثقافية يتخللها معارض تجارية ومعارض للصناعة التقليدية	3.6	%100	-	0.2	0.6	25%	-	
توسيع مشتل المقاولين الشباب	3	50%	-	-	-		-	-
دراسة جدوى لإنشاء منطقة ذات أنشطة اقتصادية	1	100%	-	-	-		-	-
مجموع المشاريع المخصصة لدعم التنافسية الترابية للمدينة	7.6		-	0.2	0.6	25%		

2.التعمير , السكنى , إعادة التأهيل الحضرى والبنى الأساسية .

المشاريع	التقدير الإجمالي مليون الدرهم	مساهمة الجماعة		2022	2023	نسبة الانجاز	نوعية الاشغال المنجزة : المقدار /الكمية/ الموقع	ملاحظات : الشركاء, الاكراهات ' التوقعات, الاقتراحات
		النسبة المأوية	المبلغ مليون درهم					
تحسين جمالية مداخل المدينة ومداراتها	2	-	-	-	-	-	-	-
تحسين التشوير العمودي والأفقي بالمدينة	1	100%	-	0.2	0.4	33.3%	التشوير العمودي والأفقي للمدينة	اكراهات مالية
كهربة الأحياء الهامشية(محول , شبكة الأسلاك , أعمدة الإنارة , مصابيح الإنارة العمومية)	8	100%	-	1.6	2	44.5 %	الإنارة العمومية للمدينة	الباقي في طور الانجاز
تغيير مصابيح الإنارة بمصابيح ايكولوجية منخفضة الاستهلاك الإدارة والفضاءات العمومية	7	100%	-	-	-	-	-	-
مكتب الدراسات (نظام العنونة)	0.2	100%	-	-	0.2	%0	-	-
تبليط وتزفيت الشوارع والأزقة	33	100%	-	-	13	0%		في انتظار استكمال الاتفاقية مع وزارة الإسكان
انجاز الدراسات الخاصة بالمشاريع	6	100%	-	-	6	6.6%	-	في انتظار استكمال المشاريع الباقية
مجموع المشاريع المخصصة التعمير , السكنى , إعادة التأهيل الحضري والبنى الأساسية	57.2		-	1.8	21.6	28%		

استكمال أشغال التأهيل الحضري في إطار اتفاقية الشراكة مع وزارة الإسكان .

3.التجهيزات الجماعية

المشاريع	التقدير الإجمالي مليون الدرهم	مساهمة الجماعة		2022	2023	نسبة الانجاز	نوعية الاشغال المنجزة : المقدار /الكمية/ الموقع	ملاحظات : الشركاء, الاكراهات ' التوقعات, الاقتراحات
		النسبة المأوية	المبلغ مليون درهم					
تأهيل الأسواق الجماعية	7	100%	--	0.6	4	6.52%	المحيط الخارجي للملابس الجاهزة	تأهيل السوق البلدي في طور الانجاز .
تأهيل المحطة الطرقية	3.6	27%	-	1	-	40%	تأهيل المحطة الطرقية	في طور الانجاز
تأهيل المجازر الجماعية	1.5	100%	-	-	-	-	-	-
اقتناء التجهيزات	4.01	100%	-	4.01	-	100%	اقتناء تجهيزات للجماعة	أنجزت
عصرنة وتأهيل البنايات الإدارية الجماعية	11.5	100%	-	2	9.5	17.39 %	تأهيل الملحقات الإدارية التابعة للجماعة	في طور الانجاز
بناء قاعة إدارية متعددة الاختصاصات	3	100%	-	-	3	0%	بناء قاعة متعددة الاختصاصات	*في طور اعداد الصفقة*
مجموع المشاريع المخصصة للتجهيزات الجماعية	**30.61**	-	-	7.61	16.5	63.91%		

4. المحافظة على الصحة , السكينة و البيئة والتنمية المستدامة.

المشاريع	التقدير الإجمالي مليون الدرهم	مساهمة الجماعة		2022	2023	نسبة الانجاز	نوعية الاشغال المنجزة : المقدار /الكمية/ الموقع	ملاحظات : الشركاء, الاكراهات ' التوقعات, الاقتراحات
		النسبة المأوية	المبلغ مليون درهم					
تأهيل وتهيئة فضاءات غابة المقاومة	6	50%	-	-	-	-		
إحداث مراحيض عمومية	1	100%	-	-	-	-		
تأهيل المقابر	0.3	100%	-	0.3	-	100%	توسيع مقبرة سيدي غريب	انجزت
تأهيل منتزه 3 مارس	4	100%	-	0.9	-	0 %	أشغال تهيئة الملاعب الرياضية الخاصة كمال الأجسام بشارع ابن سيناء	في طور الانجاز
تأهيل الحدائق و الفضاءات الخضراء	3	100%	-	-	-	-	-	-
إحداث مقبرة الغفران	3.5	100%	-	-	1.5	0%	-	في طور الدراسة
تأهيل مطرح النفايات تاجموت (الشطر الثاني)	14	-	-	-	-	-	-	
مجموع المشاريع المخصصة للمحافظة على الصحة , السكينة و البيئة والتنمية المستدامة	**31.8**	-	-	**1.2**	**1.5**	**33.3 %**		

5. التنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيه.

المشاريع	التقدير الإجمالي مليون الدرهم	مساهمة الجماعة		2022	2023	نسبة الانجاز	نوعية الاشغال المنجزة : المقدار /الكمية/ الموقع	ملاحظات : الشركاء, الاكراهات ' التوقعات, الاقتراحات
		النسبة المأوية	المبلغ مليون درهم					
صيانة وتأهيل المسبح البلدي	3.5	100%	-	-	3.5	0%	صيانة وتاهيل المسبح البلدي	في طور اعلان عن الصفقة
دعم خزانة الجماعة	0.5	100%	-	-	-	-	-	-
اقتناء عقار سينما مرحبا وجعله فضاء مسرحي	3	100%	-	-	-	-	-	-
تأهيل دار الزربية	1	-	-	-	-	-	-	-
تأهيل المعهد الموسيقي	3	23%	-	0.70	-	0%	بناء المعهد الموسيقي	صاحبة المشروع وزارة الثقافة في اطار استكمال المسطرة الادارية الخاصة بالتاشير على الاتفاقية
إحداث ملاعب القرب	3	100%	-	-	-		-	-
مجموع المشاريع المخصصة للتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيه	14	-	-	0.70	3.5	0%		

6. الحكامة الجماعية.

المشاريع	التقدير الإجمالي مليون الدرهم	مساهمة الجماعة		2022	2023	نسبة الانجاز	نوعية الاشغال المنجزة : المقدار /الكمية/ الموقع	ملاحظات : الشركاء, الاكراهات ' التوقعات, الاقتراحات
		النسبة المأوية	المبلغ مليون درهم					
التكوين ورفع القدرات للمنتخبين والأطر والأعوان الجماعيين	0.5	100%	-	-	0.1	%0		في إطار إعداد مخطط تكوين المنتخبين والموظفين الجماعيين .
تنظيم ورقمنة الإدارة الجماعية	0.5	100%	-	-	-			
تجويد التواصل والاستقبال والتشارك	0.5	100%	-	-	-			
مجموع المشاريع المخصصة للحكامة الجماعية	1.5	-	-	-	0.1	%0		

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس

فؤاد لعتريس

النقطة السابعة
الدراسة والتصويت على إجراء بعض التحويلات.

عرض السيد الرئيس:

تم إدراج نقطة إجراء بعض التحويلات بجدول أعمال هذه الدورة لتغطية بعض النفقات حسب المستجدات الطارئة كالمساهمة في صندوق الدعم الخاص بموازة ساكنة المناطق المتضررة من الزلزال وكذا سداد دفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات الترابية، والأمر هنا يهم تدبير مطرح تاجموت المراقب والذي أصبح اليوم يعرف بعض العشوائية بسبب عدم التعاقد مع شركة خاصة بتدبير المطارح. وللمزيد من الإيضاح أعطي الكلمة للسيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لاطلاع المجلس على مشروع مقترح التحويلات .

عرض السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة:

عقدت لجنة الميزانية اجتماعها بتاريخ 20 شتنبر 2023 لدراسة هذه النقطة المتعلقة بإجراء بعض التحويلات، فالعناوين والسطور التي تم تحويل اعتماداتها هي كالتالي:

- السطر الأول، بعنوان مصاريف النشاط الثقافي والفني تم تحويل300.000.00 من الاعتماد الأصلي هو 600.000.00.

- السطر الثاني بعنوان اكتراء آليات النقل وآليات أخرى تم تحويل عتماد بالكامل ويبلغ 1.300.747،20.

- السطر الثالث بعنوان إعانات الفرق الرياضية بحيث تم تحويل مبلغ 200.000.00 من المبلغ الأصلي الذي هو 1.200،000،00.

السطر الرابع بعنوان صيانة الشواطئ والمسابح بحيث تم تحويل اعتماد المخصص بأكمله أي 100،000،00 .

وللإشارة هذا هو مشروع التحويل الذي اقترحته اللجنة، غير أنه تم تداركه وإضافة اعتماد آخر من أجل تحويله و يخص اعتماد استهلاك الإنارة العمومية والمستحقات حيث تم تحويل مبلغ 500.000. من الاعتماد الأصلي الذي هو 2.938.000.00 درهم ، تحويل هذه الاعتمادات تخص العناوين التالية:

- الاعتماد الأول يهم المساهمة في الصندوق رقم 126 الخاص بتدبير الأثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة حيث رصد له 500،000،00

الاعتماد الثاني الذي تمت مناقشته في اللجنة هو الاعتماد الخاص بدفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات الترابية والاعتماد قدره 1.600.747.20 تضاف إلى المبلغ الأصلي الذي هو 963.136،61 غير أنه في إطار تنزيل قانون الصفقات العمومية الجديد وبعد الاستشارة مع المصالح المالية كان من الأنسب والأجدر أن

يتم هذا التحويل إلى العنوان أو السطر الخاص بصيانة الساحات العمومية والمنتزهات ومرافق السيارات والمزابل العمومية ليصبح الاعتماد الثاني مخصص لصيانة المزابل العمومية، لما تقتضيه الحاجة الاستعجالية لصيانة مطرح تاجموت بعد الحرائق التي نشبت به وسببت أضرارا للساكنة المجاورة له وسعيا أيضا من الجماعة لتدبير منظم لهذا المرفق عبر تكليف شركة خاصة توفر الآليات الضرورية للاشتغال مع توفير خدمات متكاملة بالمطرح، ومشروع التحويل النهائي المقترح الذي بين أيديكم.

المناقشة

السيد الرئيس:

بعد عرض السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لمقترح التحويلات الذي خلصت إليه اللجنة، أود أن أوضح أن الاستدراك الذي طرأ على مشروع التحويلات الذي توصلتم به الآن، جاء ليصحح العنوان الذي سيرصد فيه التحويل المتعلق بصيانة مطرح النفايات تاجموت وهو صيانة الساحات العمومية والمنتزهات ومرافق السيارات والمزابل العمومية بدل العنوان الخاص بدفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات الترابية. وكما هو في علمكم أن المطرح بعد تهيئته وعدم إسناد تدبيره لشركة خاصة، أصبح في وضعية تهدد المحيط البيئي من جراء التجاوزات في استغلاله بشكل عشوائي، مما تسبب في حرائق أضرت بالساكنة المجاورة والتي رفعت شكايات في الموضوع عن طريق إحدى الجمعيات. وعلى إثر ذلك دعا السيد العامل إلى عقد اجتماع في الموضوع بقيادة آيت اوريبل حضرته جميع الأطراف المعنية بما فيها جماعة الخميسات وخلص هذا الاجتماع إلى اتخاذ مجموعة من التدابير منها ضرورة التدخل العاجل للجماعة في صيانة المطرح وتنظيمه، لذا تم اقتراح هذا التحويل قصد التعاقد مع شركة مختصة في تدبير المطارح.

السيد أحمد بلغازي:

مشروع التحويلات الجديد الذي توصلنا به الآن غير قانوني، بحيث لا يمكننا مناقشته إلا بعد تدارسه من طرف اللجنة المختصة، وبخصوص مساهمة الجماعة في الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال أعتقد أن مبلغ 500 ألف درهم ينبغي الرفع منه.

السيد طه بلكوح:

لدي تساؤل حول من قام بإعداد المشروع الجديد للتحويلات الذي توصلنا به الآن، بحيث لا يمكننا مناقشته، أولا لأن الوقت لا يسمح بذلك، وثانيا لم يتم عرضه على لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة وفق ما ينص عليه القانون.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، أتساءل عن الغاية من تغيير وجهة التحويل من العنوان الخاص بدفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات الترابية إلى العنوان الخاص بصيانة الساحات العمومية والمنتزهات ومرافق السيارات والمزابل العمومية، وهذا أمر يثير الاستغراب. أما عن تدبير مطرح النفايات أسجل أن المجلس أساء تدبير هذا المرفق بحيث لم يحسم في نمط تدبيره وتركه للعشوائية التي أوصلت المطرح إلى هذه الوضعية المزرية.

السيد زهير العلوي:

يتبين من خلال مشروع التحويلات الجديد الذي توصلنا به الآن أن هناك اختلاف بينه وبين المشروع الذي توصلنا به في ملف الدورة. وان هذا المشروع الجديد لم يعرض على اللجنة لتدارسه. لذا اتفق مع مقترح تأجيل هذه النقطة إلى الجلسة الثانية.

السيدة بشرى العكوري:

بعد اطلاعي على مشروع التحويلات لاحظت أنه تم التحويل من العنوان الخاص بإعانات الفرق الرياضية، وهنا أطرح السؤال لماذا يتم دائما التحويل من هذا الفصل، رغم أن الفرق الرياضية والجمعيات الثقافية هي في أمس الحاجة إلى هذا الدعم.

السيدة مريمة حمو زين:

من خلال الاطلاع على مشروع التحويلات لاحظت أن اقتراح إجراء التحويل تم من فصل مستحقات استهلاك الكهرباء، وهذا الأمر أثار استغرابي لأنه وعلى حد علمي أن مستحقات الكهرباء لم تؤد وكانت النتيجة هي قطع التيار الكهربائي عن الجماعة، لذا اطلب عدم التحويل من هذا الفصل حتى لا نعيد نفس الخطأ.

السيد مصطفى نوحي:

أعتقد أن ملف مطرح تاجموت هو ملف مستعجل ، واستعجاليته تؤكدها رسالة السيد العامل الذي دعا فيها إلى عقد اجتماع طارئ لحل إشكالية الحرائق التي يعرفها المطرح، والتي تلحق أضرارا بالساكنة المجاورة. ومشروع تأهيله من عشوائي إلى منظم كان مشروع المجلس السابق. ويبقى الخيار الآن في تدبيره إما بالتدبير المباشر للجماعة وهو أمر شبه مستحيل نظرا لضعف الميزانية وقلة الآليات اللوجستيكية. وإما عن طريق التدبير

المفوض الذي يطرح إشكالا قانونيا وهو ضرورة إعداد المخطط الإقليمي للنفايات المنزلية والمجاورة. لهذا تم اقتراح إجراء هذا التحويل، ولحل هذا الإشكال المستعجل فأنا لا أرى أي داع لتأجيل هذه النقطة.

السيد طه بلكوح :

إن تأجيل هذه النقطة للجلسة الثانية لإعادة عرضها على لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لن يعيق تأخر المقرر، لأن المحضر والمقررات يتم إعدادها بعد انتهاء الجلسة الأخيرة من كل دورة.

السيدة ربيعة بوجة:

استعجالية التدخل في تدبير مطرح النفايات هو أمر قائم باعتبار أن أشغال التهيئة قد تم تسلمها، مما يتعين على الجماعة تولي تدبير وتسيير المطرح إما بشكل مباشر، وهذا أمر صعب ويبقى التدبير المفوض هو الحل المناسب وهذا يتطلب رصد اعتماد مالي وسلك مسطرة التدبير المفوض. لذا اتفق مع مقترح تأجيل النقطة إلى الجلسة الثانية من أجل توحيد الرؤى حول مشروع التحويلات وإعادة النظر في الفصول المحول منها وخاصة دعم الفرق الرياضية الذي ينبغي استثماره في القطاع ، وهذا ما يستدعي إعادة مشروع التحويلات إلى لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة قصد بحث إمكانية التحويل من فصول أخرى.

السيد الرئيس :

اشكر السادة الأعضاء على مداخلاتهم القيمة والتي خلص جلها إلى مقترح تأجيل البث فى هذه النقطة إلى الجلسة الثانية على اعتبار أن المقترح الثاني من مشروع التحويلات لم يعرض على اللجنة. وأعتقد أن المجلس سيد نفسه للبث في هذه النقطة، لأن مقترح التحويل من الفصل الخاص بمستحقات الكهرباء لا يطرح أي مشكل لأنه قد تمت تأدية جميع المستحقات ، وأن التحويل من الفصل الخاص بدعم الفرق الرياضية جاء بناء على تأدية التزامات الجماعة إزاء الفرق الرياضية وبقي مبلغ 20 مليون سنتيم فائضا. أما إذا ارتأى السادة الأعضاء تأجيل البث في هذه النقطة فلا أرى أي مانع وأعرض مقترح التأجيل للتصويت عليه.

وبعد عملية التصويت تقرر تأجيل هذه النقطة إلى الجلسة الثانية،

و رفعت الجلسة على الساعة الثانية وثلاثين دقيقة بعد الزوال.

المملكـــة المغربـــية
وزارة الداخليـــــــة
عمالة إقليم الخميسات
جماعـــة الخميسات
مديريـــة المصالـــح

دورة: عادية
جلسة: مفتوحة للعموم

مـحـضـــر

اجتماع المجلس الجماعي لمدينة الخميسات في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر(الجلسة الثانية) المنعقدة بتـاريخ 19 أكتوبر 2023.

الورقـة الحافظـة

عقد المجلس الجماعي لمدينة الخميسات اجتماعه في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر في جلسته الثانية المنعقدة بتـاريخ 19 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الخزانة الجماعية تحت الرئـاسة الفعليـة للسيد حسن ميسور رئيس المجلس الجماعي وحضور ممثل السيد باشا مدينة الخميسات (قائد الملحقة الإدارية الخامسة).

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس :35

- عدد الأعضاء الحاضرين 25 وهم السيدات و السادة:

1. حسن ميسور : رئيس المجلس الجماعي
2. زهير علوي يزيدي : النائب الثاني للرئيس
3. أحمد بلغازي : النائب الثالث للرئيس
4. مصطفى نوحي : النائب الرابع للرئيس
5. هدى المسعودي : النائبة السابعة للرئيس
6. فؤاد لعتريس : كاتب المجلس
7. أمينة سعيدي : نائبة كاتب المجلس
8. ليلى كريني : رئيسة لجنة المرافق العمومية والخدمات
9. محمد حدوتي : رئيس لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية
10. أمينة زنيبر : رئيسة لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات
11. نور الدين خرماز : رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة
12. الطاهر أحيزون : نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
13. نزهة بلقياس : نائبة رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة
14. حسناء الحاجي : نائبة رئيس لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية
15. طه بلكوح : مستشار
16. أحمد بوشيخي : مستشار
17. مريمة حمو زين : مستشارة

18. عبد العزيز صديقي : مستشار
19. خالد أرحو : مستشار
20. العزيزة بويسحاق : مستشارة
21. بشرى العكوري : مستشارة
22. حنان صباح : مستشارة
23. إلهام دهبي : مستشارة
24. بوجمعة بولعياض : مستشار
25. توفيق بوشعرة : مستشار

***عدد العضوات والأعضاء الغائبين 10 (عشرة) وهم السيدات والسادة:**

1- سعيد منصوي : النائب الأول للرئيس
2- أحمد أرشمال : النائب الخامس للرئيس
3- ربيعة بوجة : النائبة السادسة للرئيس
4- خالد بروزيين : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
5- ليلى الأحمادي : نائبة رئيسة لجنة المرافق العمومية والخدمات
6- عبد الرزاق مهتدي : مستشار
7- عبد السلام البويرماني : مستشار
8- الحسين الجامعي : مستشار
9- امحمد السباعي : مستشار
10- مراد بوعلام : مستشار

*** المناصب الشاغرة : لا أحد**

حضر من المصالح الجماعية السادة :

1. بنحمد دحماني : رئيس قسم الشؤون المالية
2. سعاد الامغاري : رئيسة مصلحة الميزانية والمحاسبة
3. حسن برطيع : رئيس مصلحة الموارد المالية
4. محمد ناجي : مدير المحطة الطرقية
5. سعاد عباز : رئيسة مكتب شؤون المجلس واللجان
6. سهام باديش : عن مكتب شؤون المجلس واللجان
7. محمد ضريف : رئيس مكتب التواصل والعلاقات العامة والإعلام
8. نور الدين بعقيلي : مكتب تتبع الاتفاقيات والشراكات

- حضر من المصالح الباشوية السادة:

- المعطي أوجدو
- رشيدة سكري

وعند افتتاح الجلسة تمت قراءة الفاتحة ترحما على أرواح الشهداء الفلسطينيين جراء الهجوم على قطاع غزة و وبعدها تلا كاتب المجلس جدول أعمال الجلسة الثانية ويتكون من النقط التالية بعد إضافة النقطة السابعة التي تم تأجيلها خلال الجلسة الأولى :

7. الدراسة والتصويت على إجراء بعض التحويلات.
8. الدراسة والتصويت على مشروع ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024 .
9. الدراسة والتصويت على تعديل الفصل 40 من القرار الجبائي 311- 2008 الخاص بواجبات انطلاق وعبور حافلات النقل العام للمسافرين والنقل المزدوج بالمحطة الطرقية.
10. الدراسة والتصويت على تعديل وتتميم الفصل 47 من القرار الجبائي 311- 2008 الخاص ببيع التصاميم والمطبوعات.
11. الدراسة والتصويت على تعديل وتتميم الفصل 59 من القرار الجبائي 311- 2008 الخاص بواجبات استغلال المحلات المهنية (أسواق الوحدة 1-2-3-4).

النقطة السابعة
الدراسة والتصويت على إجراء بعض التحويلات.

عرض السيد الرئيس:

نستهل هذه الجلسة بدراسة النقطة السابعة التي تم تأجيلها من الجلسة الأولى إلى هذه الجلسة والمتعلقة بإجراء بعض التحويلات بعد تدارسها من جديد من طرف لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وأعطي الكلمة لنائب رئيس اللجنة لاطلاع المجلس على مقترح التحويلات.

عرض نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة:

لقد تم تدارس هذه النقطة خلال الاجتماع الأول للجنة، غير أن المجلس خلال الجلسة الأولى من الدورة قرر تأجيل البث فيها لإعادة دراستها في الاجتماع الثاني للجنة، وقد كانت فرصة لإعادة النظر في التحويل الخاص بتدبير مطرح تاجموت الذي شهد حرائق في الفترة الأخيرة تسببت في أضرار بيئية خطيرة قامت بسببها الساكنة المجاورة للمطرح بوقفات احتجاجية تفاعلت معها السلطة الإقليمية عبر عقد اجتماع مع جميع المتدخلين، والدعوة لإيجاد حلول ناجعة للحد من تداعياتها وتفاديها مستقبلا. وعلى هذا الأساس تم إدراج التحويل الخاص بالمطرح في مشروع النقطة الخاصة بالتحويلات، لكن وبعد مناقشة الإجراءات المسطرية التي يتطلبها إعلان الصفقة، خاصة وأن الزمن المتبقي من السنة المالية غير كافي لاستكمال هذه الإجراءات، تم إرجاء هذا المشروع إلى السنة المقبلة عبر إدراج الاعتماد الخاص بتدبير هذا المرفق بميزانية الجماعة للسنة المالية 2024، في أفق اعتماد التدبير المفوض لتدبير مطرح تاجموت والمشروط بإنجاز المخطط الإقليمي للنظافة. وللإجابة على عامل الاستعجالية للمشكل، تم التوصل إلى حل مؤقت يتضمن القيام بإجراءات فورية تتمثل في المبادرة إلى إطفاء هذه الحرائق والقيام بالتدخلات الممكنة بناء على سند طلب.

وفي نفس النقطة تمت إثارة مجموعة من الاقتراحات من طرف السيدات والسادة الأعضاء يمكن إيجازها فيما يلي :

- أهمية إشراك المجلس الإقليمي في حل الإشكالية التي يطرحها مطرح تاجموت خاصة وأنها تهم مجموعة من الجماعات، وطلب الدعم منه بخصوص توفير الآليات والمحروقات خلال عمليات التدخل.

- التفكير في مدى إمكانية شراء الآليات عوض كرائها، للاستفادة من تنمية أملاك الجماعة المنقولة، في أفق اعتماد التدبير المفوض والذي يرتبط مسطريا بإنجاز المخطط الإقليمي لتدبير النفايات.

وفي الأخير تم الاتفاق على الاقتصار في النقطة المتعلقة بالتحويلات على المساهمة المالية في صندوق الدعم الذي أنشئ تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لمؤازرة ساكنة المناطق المتضررة من الزلزال الذي عرفته جهة الحوز والنواحي خلال شهر شتنبر

الماضي، في إطار الجهود المبذولة لدعم ساكنة هذه المناطق والتخفيف من الآثار المترتبة عن هذه الكارثة الطبيعية، وقد حدد مبلغ الدعم في 500.000.00 درهم وذلك على الشكل المبين في جدول التحويلات المرفق بمحضر اللجنة، وأوصت اللجنة المجلس بالموافقة عليه.

المناقشة:

السيد الرئيس:

كما جاء في عرض نائب رئيس اللجنة فقد اقتصرمشروع التحويلات على التحويل إلى فصل واحد وهو المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة، وقد تم اقتراح تحويل 50 مليون سنتيم ،30 مليون سنتيم منها من الاعتماد المخصص لصيانة المساحات الخضراء و20 مليون سنتيم من الاعتماد المخصص لدعم الفرق الرياضية .والتخلي عن تحويل اعتماد لصيانة مطرح النفايات مرده اقتراب السنة المالية على الانتهاء مما سيتعذر معه إعلان وإبرام الصفقة في هذه السنة.

السيدة إلهام دهبي :

بخصوص تحويل اعتماد 30 مليون سنتيم من الفصل الخاص بصيانة المناطق الخضراء، اعتقد أنه غير معقول باعتبار الاعتماد المتبقي 5 مليون سنتيم غير كافية لتغطية نفقات صيانة منتزه 3 مارس وغابة المقاومة التي تتجاوز مساحتهما 10 هكتارات. لذا أقترح أن يتم التحويل من الاعتماد المخصص للمهرجان لكون الفترة المناسبة للمهرجانات هي فصل الصيف، ومادام المناخ العام لا يساعد في هذه الظرفية على تنظيم المهرجان والتي اتسمت بآثار الزلزال والجفاف وما لحق بالشعب الفلسطيني من اعتداءات جراء الهجوم على قطاع غزة. لذا كان من الأجدر عند اقتراح التحويلات الأخذ بعين الاعتبار الأولويات التي ستستفيد منها الساكنة بشكل مستمر وليس بشكل مؤقت كما هو الحال بالنسبة للمهرجان.

السيد مصطفى نوحي:

يتبين من خلال عرض السيد نائب رئيس لجنة الميزانية الوضعية الكارثية التي يعرفها مطرح النفايات تاجموت، هذه الوضعية التي ألحقت ولازالت تلحق أضرارا صحية وبيئية بساكنة الدواوير المجاورة وخصوصا الشيوخ والأطفال جراء الحرائق والدخان المنبعث منها. وبعد احتجاجات الساكنة المجاورة تم عقد اجتماع بجماعة ايت اوريبل بدعوة من السيد العامل وبحضور جميع المتدخلين من درك ملكي مكلف بالبيئة، وزارة البيئة، سلطة محلية وإقليمية ومجتمع مدني، وخلص الاجتماع إلى ضرورة تدخل الجماعة لإيجاد حل استعجالي لهذه الوضعية ما دام المطرح في ملكية الجماعة. لذا كان من المفروض على المجلس والمكتب المسير أن يبحث عن الحل المناسب لإطفاء الحرائق. ومادام الوضع الكارثي للمطرح أمر استعجالي تم اقتراح اكتراء بعض الآليات مؤقتا على الأقل لإطفاء

النيران، ناهيك عن أسباب أخرى متراكمة ناتجة عن العشوائية التي أصبح يعيشها المطرح بعد انتهاء أشغال التهيئة التي صرف عليها المجلس مبلغا يناهز مليار و400 مليون سنتيم.
ومن هنا تتجلى المسؤولية الحقيقية للمجلس في إيجاد الحلول الناجعة للحد من الاستغلال العشوائي للمطرح والقضاء على الحرائق التي تلحق الأضرار البيئية والصحية بالساكنة المجاورة. وفي هذا الصدد، اقترحت خلال الاجتماع الذي انعقد بجماعة ايت اوريبل بأن يساهم المجلس الإقليمي بتوفير البنزين و شاحنتين وآلية للقضاء على الحرائق. وأرسل محضر هذا الاجتماع إلى جميع المسؤولين والمتدخلين غير أنه إلى حد الساعة وبعد مرور شهر أو أكثر لازلنا لم نتلق أي جواب بخصوص ذلك. وخلاصة القول، نطلب من السيد الرئيس أن يجري اتصالاته مع مختلف المتدخلين وأن يكاتبهم رسميا حول الوضعية الكارثية للمطرح حتى يتمكن المجلس من الحفاظ على سلامة الساكنة المجاورة وحث المجلس الاقليمي بالتدخل العاجل.

السيد الرئيس:

لقد تمت إثارة الوضعية المزرية التي يعرفها مطرح النفايات تاجموت داخل اجتماع لجنة الميزانية و ارتأت ضرورة التدخل الآني لإطفاء الحرائق عن طريق اللجوء إلى سندات الطلب لأن الوقت لا يسمح بإبرام صفقة التدبير المفوض لطول الإجراءات المسطرية .
أما بخصوص مقترح السيدة الهام دهبي بالتحويل من الفصل الخاص بالمهرجان بدل التحويل من الفصل الخاص بصيانة المساحات الخضراء، فأوضح أن الاعتماد المرصود للمناطق الخضراء يصعب استغلاله في الفترة المتبقية من السنة لطول إجراءات إبرام الصفقة وهذا ما استندت عليه اللجنة في مقترحها ، أما تنظيم المهرجان فهو ممكن والمهرجان لا يعني بالضرورة الاحتفالية بل يمكن استثماره في الجانب الثقافي باعتبار الثقافة رافد من روافد التنمية المحلية، وهي ذات أولوية في برنامج عمل الجماعة .

السيد توفيق بوشعرة:

في هذه النقطة تم طرح مشكل الحرائق الذي يعرفه مطرح تاجموت، وانصب النقاش حول توفير الإمكانيات المالية للتدخل والتي تتطلب إجراءات مسطرية قد تطول دون التطرق إلى أسباب هذه الحرائق ومن المسؤول عنها ومن المستفيد منها، علما أن المطرح مسيج ومن قام بهذا الفعل يكون من بين المترددين عليه والمشتغلين داخله. فلا بد من فتح تحقيق في الموضوع، ولا بد من التدخل الآني لإطفاء الحرائق دون أن ننتظر توفير الآليات التي قد تتأخر.

السيد الرئيس:
بخصوص التحري في شأن الحرائق لمعرفة ما إذا كانت بفعل فاعل، أشير أن ذلك من اختصاص القضاء، وقد قمنا بتقديم شكاية في الموضوع إلى السيد وكيل الملك. وللمزيد من التوضيح أعطي الكلمة إلى السيد نائب الرئيس المفوض له تدبير هذا القطاع.

السيد مصطفى نوحي:
صحيح أن الحرائق هي بفعل فاعل، وقد تقدمنا بشكايتين والبحث جار بصددهما. وتجدر الإشارة إلى أن المطرح لا تحترم فيه الضوابط القانونية بحيث يدخله الأغيار من الميخالة غير المنظمين داخل التعاونية بالقوة والتهديد بالسلاح الأبيض. كما تتعرض ممتلكات الجماعة إلى الاعتداء من بينها سياج المطرح، مما يتطلب ضرورة التدخل لإعمال القانون للضرب على أيدي كل مخالف. وبالرجوع إلى الحرائق فيستحيل إطفاؤها بالاستعانة بالوقاية المدنية لأن هذه التجربة قمنا بها دون جدوى، حيث استمرت الحرائق لأنها تنتعش بفضل الغاز الناتج عن عصارة الأزبال، الأمر الذي يتطلب التدخل بالآليات قصد الطمر بالرمال.

السيد طه بلكوح
ينبغي علينا أولا التقيد بنقطة التحويلات والتي اقتصرت على تحويل اعتماد 50 مليون سنتيم إلى الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال. أما مشكل مطرح تاجموت فالتدخل فيه يقتضي فعلا الاستعجال للحد من الحرائق والخروقات، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بما فيها المجلس الإقليمي، وهذا ما تمت إثارته داخل اللجنة بحيث يستحيل رصد اعتمادات لإبرام صفقة التدبير المفوض بسبب طول الإجراءات المسطرية وغياب المخطط الإقليمي لتدبير النفايات الذي يشترط في التدبير المفوض. لذا اقترح المرور إلى عملية التصويت.

السيد الرئيس:
أظن أن هذه النقطة أخذت منا الوقت الكافي في النقاش أثناء الجلسة الأولى وهذه الجلسة، لذا نمر إلى عملية التصويت.

مقرر عدد 65 بتاريخ 19 أكتوبر2023
النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت
على إجراء بعض التحويلات.

- إن مجلس جماعة الخميسات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر2023،

- و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015)،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على إجراء بعض التحويلات،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على إجراء بعض التحويلات،

يقرر ما يلي

وافق المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر 2023 علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين على إجراء بعض التحويلات والتي جاءت كما يلي:

1- ميزانية التسيير

الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر	عنوان الميزانية	الاعتماد الأصلي	مبلغ التحويل(-)	الاعتماد النهائي
30	10	10	20	21	الصيانة الاعتيادية للمناطق الخضراء والحدائق والغابات	650.075,60	300.000,00	350.075,60
20	20	20	10	12	اعانات للفرق الرياضية	1.200.000 ,00	200.000,00	1.000.000 ,00
مجموع المحول منه						**- 500.000,00**		
الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر	عنوان الميزانية	الاعتماد الأصلي	مبلغ التحويل(+)	الاعتماد النهائي
50	40	40	30	31	دفعات لحساب المبالغ المرصود لامور خصوصية "المساهمة في الصندوق رقم 126 الخاص بتدبير الاثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة "	-	500.000,00	500.000,00
مجموع المحول إليه						**+ 500.000,00**		

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس

فؤاد لعتريس

النقطة الثامنة
الدراسة والتصويت على مشروع ميزانية
جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024

عرض السيد الرئيس:

أدرجت هذه النقطة المتعلقة بمشروع ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024 طبقا لمتقضيات القانون التنظيمي 113.14، غير أن الجماعة لم تتوصل لحد الآن بحصتها من منتوج الضريبة على القيمة المضافة لتحديد تقديرات المداخيل والتي تقدر على أساسها النفقات .لذا ينبغي تأجيل هذه النقطة إلى حين التوصل بحصة الجماعة من منتوج الضريبة على القيمة المضافة.

المناقشة:

السيد زهير علوي يزيدي:

عند تأجيل هذه النقطة ينبغي الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات المادة 189 من القانون التنظيمي والتي تنص على أن آخر أجل لإرسال مشروع الميزانية إلى السلطة الإقليمية من أجل التأشير هو 20 نونبر.

السيد طه بلكوح:

في سياق تدخل السيد زهير أقترح تمديد الدورة لسبعة أيام لربما نتوصل في غضونها بحصة الجماعة من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، وهذا سيغنينا عن عقد دورة استثنائية وما تتطلبه من آجال في هذا الحيز الزمني الذي يفصلنا عن 20 نونبر.

السيد الرئيس:

إن اقتراح تمديد الدورة لسبعة أيام قد لا يكون مجديا في حالة عدم توصل الجماعة بحصتها من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، وعقد دورة استثنائية سيتيح لنا الوقت الكافي لإعداد مشروع الميزانية بتأني ودون استعجال، لذا اقترح تأجيل هذه النقطة مع مراعاة مقتضيات المادة 189. والآن نمر إلى عملية التصويت.

مقرر عدد 66 بتاريخ 19 أكتوبر2023
النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع
ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024 .

- إن مجلس جماعة الخميسات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر 2023،

- و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015)،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين تأجيل النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع ميزانية 2024 الخميسات برسم السنة المالية 2024 برمته،

يقرر ما يلي :

قرر المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 05 أكتوبر 2023 علنيا بإجماع الأعضاء الحاضرين تأجيل النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024.

إمضاء الرئيس إمضاء كاتب المجلس

فؤاد لعتريس

النقطة التاسعة

الدراسة والتصويت على تعديل الفصل 40 من القرار الجبائي 311- 2008 الخاص بواجبات انطلاق وعبور حافلات النقل العام للمسافرين والنقل المزدوج بالمحطة الطرقية

عرض الرئيس:

أدرجت هذه النقطة بجدول أعمال هذه الدورة للتداول في تعديل الفصل 40 من القرار الجبائي 311- 2008 الخاص بواجبات انطلاق وعبور حافلات النقل العام للمسافرين والنقل المزدوج بالمحطة الطرقية، وقد تدارست لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة مشروع التعديل. وأعطي الكلمة لنائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لإطلاع المجلس على التوصية المرفوعة إليه بهذا الشأن.

عرض السيد نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة:

تم إرجاء دراسة هذه النقطة خلال الاجتماع الأول للجنة، لتعميق النقاش حولها والاطلاع على مزيد من المعطيات التي تخص تدبير المحطة الطرقية من السيد مدير المحطة، والذي قدم توضيحات من خلال عرض كرونولوجيا زمنية لطرق تدبير هذا المرفق، وإجابة على السؤال المطروح حول انخفاض مداخيل المحطة في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات التي قبلها، فقد تمت إثارة العوامل التي ساهمت في ذلك والتي يخرج معظمها عن المسؤولية المباشرة للجماعة، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- اشتغال شريحة مهمة من سكان المدينة سابقا في مجال جلب البضائع من مناطق الشمال عبر استعمال حافلات النقل العمومي والتي كانت تصل إلى 20 حافلة.
- تنامي قطاع كراء السيارات الذي خفض من عدد المرتفقين وتدني الإقبال على المحطة الطرقية.
- قلة الحافلات المنطلقة من المدينة إلى باقي مدن المملكة وعددها 8 .
- تدني التسعيرة المعتمدة في الرسوم المستخلصة .
- عدم حاجة العديد من الحافلات للعبور عبر المحطة عند امتلاء أغلبها عن آخره، مع غياب آلية لفرض الاستخلاص في هذه الحالات.

كما تم توضيح اللجوء إلى تخفيض التسعيرة المعتمدة لأرباب النقل المزدوج على أساس أن هذا القطاع هو الوسيلة الوحيدة التي تم استحداثها لرفع العزلة عن العالم القروي، وباعتبار أن التسعيرة المطبقة أصلا لم تكن تستخلص بسبب احتجاجات عديدة لممتهني هذا القطاع.

ومن بين الاقتراحات التي تم تقديمها لضمان حسن تدبير المحطة الطرقية، اللجوء إلى التدبير المفوض خاصة وقد تمت المصادقة على دفتر تحملات خاص بالمحطة خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2020 .
أما بخصوص مشروع تعديل هذا الفصل الخاص بهذه النقطة فقد تمت فيه مراعاة جميع المعطيات المتوفرة وكذا المقتضيات القانونية المعمول بها في هذا المجال، لذا أوصت اللجنة المجلس بالموافقة عليه.

المناقشة:

السيد الرئيس:

جاءت هذه النقطة في سياق نقاش داخل المكتب حول مردودية المرافق الجماعية التي تكلف ميزانية الجماعة اعتمادات مهمة من حيث التدبير والصيانة، في مقابل دخل لا يتناسب مع هذا الإنفاق، و لتنوير السادة الأعضاء حول وضعية تدبير المحطة الطرقية أعطي الكلمة للسيد مدير المحطة لتقديم عرض شامل يسلط الضوء على مداخيل المحطة واكراهات تدبيرها.

السيد محمد الناجي مدير المحطة:

كما تعلمون أن مرفق المحطة الطرقية له طابع خدماتي، توليت إدارته منذ سنوات والذي يبلغ دخله السنوي 18 مليون سنتيم، وجدير بالذكر أن المرفق يعيش اكراهات كثيرة بسبب أن العديد من أرباب الحافلات يعيشون ظروفا صعبة أدت ببعضهم إلى الإفلاس، بحيث أن 19 حافلة كانت تنطلق من الخميسات توقفت وأخرى غيرت وجهتها إلى الاتجاهات الأكثر نشاطا. وهذا ما ساهم في تقليص مداخيل الجماعة ما بين 6 و 8 مليون سنتيم سنويا. بالإضافة إلى ذلك هناك إشكال آخر يتعلق بالنقل المزدوج الذي احتج أربابه على التسعيرة المفروضة عليهم وهي 20 درهم المماثلة لتسعيرة الحافلات، مع العلم أن النقل المزدوج معفي من هذه الوجيبة، إلا أنه فرضت عليه فقط لأنه يستغل المحطة ومنذ 2012 توقف هؤلاء عن أداء الرسم مما راكم ديونا تتجاوز مليون درهم، وقد تمت مراسلة السلطة المحلية في هذا الشأن وإحالة هذا الملف على مكتب المنازعات القضائية لأخذ المتعين.
وعند تواصلهم مع السيد الرئيس طالبوا بتخفيض التسعيرة إلى 10 دراهم وهذا يدخل ضمن صلاحيات المجلس في تعديل القرار الجبائي ويصبح ملزما. ومما عمق تقليص مداخل المحطة هو انتشار التنقل عبر التطبيقات الذكية، كراء السيارات علاوة على تداعيات الطريق السيار على الاقتصاد المحلي بشكل عام وعلى المحطة الطرقية بشكل خاص.
و لهذه الإكراهات و الأسباب قرر الرئيس والمكتب المسير اتخاذ بعض الإجراءات من قبيل تعديل القرار الجبائي بزيادة 5 دراهم على الحافلات العابرة. كما أصبحت تسعيرة الحافلات المنطلقة من الخميسات والتي تقل مسافة رحلتها عن 400 كلم 40 درهما بعدما كانت 15درهما و أصبحت 80 درهما على من تزيد مسافة رحلتها عن 400 كلم بعدما

كانت هي الأخرى 15 درهما، والنقل المزدوج 10 دراهم بدل 20 درهما. وبعملية حسابية يمكن أن تصل مداخيل المحطة وفق هذا الإجراء إلى 45 مليون سنتيم سنويا. وفي ضوء ذلك، يمكن إبرام عقد التدبير المفوض لأنه سيجد أرضية منعشة.

السيد الرئيس:

بعد هذه الشروحات التي تبين الاكراهات والتحديات التي يعرفها هذا المرفق، أعتقد أن الصورة أصبحت واضحة لدى السادة الأعضاء بأن هذا المرفق يحتاج إلى هذه الإجراءات في أفق تفويت تدبيره إلى الخواص، سيما أن التدبير الذاتي للجماعة أبان عن محدوديته. وأعطي الكلمة للسادة الأعضاء لإبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم.

السيدة حسناء الحاجي:

بعملية حسابية نلاحظ أن المحطة الطرقية تكلف ميزانية الجماعة 60 مليون سنتيم في السنة كأجور للموارد البشرية، في حين أن عائداتها السنوية تبقى في حدود 18 مليون سنتيم. وبذلك نسجل خسارة 42 مليون سنتيم، لهذا يبقى التدبير المفوض هو الحل الأمثل في ظل الخصاص الذي تعرفه الجماعة من الموارد البشرية.

السيد زهير علوي يزيدي:

في البداية أتقدم بالشكر للسيد المدير على توضيحاته والمعلومات التي كنا نجهلها، أريد أن أشير إلى مسألة الحافلات العابرة التي لا تدخل المحطة بالرغم من أن مأدونيتها تتضمن مدينة الخميسات، هذا مع العلم أن القرار المُحدث للمحطة ينص على إجبارية الدخول إلى المحطة بالنسبة للحافلات العابرة، ومدى القيام بإصدار أوامر بالتحصيل وتوجيهها إلى أرباب هذه الحافلات لاستخلاص رسوم العبور. كما أريد أن أشير إلى مسألة لم يتطرق إليها مدير المحطة وهي الخصاص في الموارد البشرية والذي يترتب عنه قصور في استخلاص الواجبات. وأثمن مقترح التخفيض من تسعيرة واجبات النقل المزدوج من 20 درهم إلى 10 دراهم، لأن هذه الفئة تشتغل في ظروف صعبة.

السيد طه بلكوح:

حضرت اجتماع لجنة المرافق وتم الوقوف عند أسباب تدهور قطاع النقل بالخميسات، ولم أقتنع صراحة بالأسباب التي تختزل هذا التدهور في التهريب وكراء السيارات، أرى أن هذه التبريرات غير مقنعة، بحيث أن في سنة 2000 كانت تمر على المحطة 137 حافلة واليوم 45 حافلة كما هو مصرح به. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الجماعة لم تقم بالإجراءات التي من شأنها إجبار الحافلات العابرة على الأداء عن طريق مفتش النقل

الذي له صلاحية القيام بذلك. لذا أدعو السيد الرئيس إلى مكاتبة مفتش النقل عن طريق السيد الباشا للقيام بالمتعين.
أما بخصوص تخفيض تسعيرة النقل المزدوج، أتساءل هل توصلنا بطلب من أربابه؟ لأن في حدود علمي لم نتوصل بذلك. هل تم عقد اجتماع معهم بحضور السلطة وإعداد محضر في الموضوع من شأنه أن يعزز قرار تخفيض التسعيرة مع العلم أن هذا الإجراء قد يعرضنا لمساءلة المجلس الجهوي للحسابات، لأن مثل هذا الإجراء يتعارض مع مبدأ تنمية موارد الجماعة. وفي الختام لازلت أتشبث بدعوة مفتش النقل للحضور في الدورة المقبلة لتقديم إيضاحات في الموضوع.

السيد زهير علوي يزيدي:
فيما يخص مشكل عدم دخول الحافلات العابرة إلى المحطة، اقترح البحث عن قنوات للتواصل والحوار مع أرباب شركات النقل لمعرفة الأسباب والدواعي والاحتياجات التي ينبغي توفيرها لهم.

السيد محمد حدوتي:
بداية أشكر السيد مدير المحطة على عرضه القيم، وفي نظري علينا أن نوسع رؤيتنا وأن نعتمد مقاربة شمولية في تشخيص واقع المرفق واقتراح الحلول التي من شأنها أن تعزز موارده المالية، بحيث علينا أن لا نقف عند مسألة عبور الحافلات فقط، بل يجب الاستثمار في جاذبية المرفق من خلال النظر في وضعية الدكاكين والمقهى وكل ما من شأنه أن يساهم في تنمية موارد الجماعة.

السيد نورالدين خرماز:
بخصوص المحطة الطرقية، وحسب علمي هناك جمعية تقوم بتدبير هذا المرفق، لهذا نرجو من السيد المدير أن يقدم توضيحات في ذلك.

السيد الرئيس:
تفاعلا مع مداخلة السيد محمد حدوتي، فالإصلاحات التي قمنا بها في المحطة الطرقية تصب في تحسين الجاذبية، فبالفعل تتوفر المحطة على مقهى ومسجد غير أنهما كانا في وضعية متردية، وبعد الإصلاحات أصبحت مهيأة بشكل جيد يتيح لنا استغلال المقهى التي أضحت تتوفر على فضاء واسع وفي مستوى احتياجات المرتفقين. وقد يمكن استغلال بعض الغرف المتواجدة في الطابق العلوي كنزل للمسافرين لتعزيز موارد مالية للجماعة.
أما بالنسبة لتخفيض تسعيرة النقل المزدوج، يبقى أمرا سياديا للمجلس، إذ لا يعقل أن يؤدي أرباب هذا الصنف من النقل وجيبة 20 درهم في تماثل غير منصف مع أرباب الحافلات.

وهذا ما احتجوا عليه وتوقفوا بسببه عن الأداء منذ سنة 2012 مما ضيع على الجماعة حوالي مليون درهم. ومقترح التخفيض جاء من باب الإنصاف وله مبرارته الموضوعية.

السيد مدير المحطة الطرقية:

لتصحيح ما ورد في مداخلة السيدة المستشارة حول كلفة الموارد البشرية فهو غير صحيح لأن المحطة يشتغل بها موظفان فقط، أما أسباب تراجع المحطة الطرقية التي استعرضتها فهي حقيقية بناء على معطيات الواقع، و بخصوص الجمعية التي تنشط داخل المحطة فهي جمعية المستخدمين وتتواجد بالمرفق منذ 2003 وتتكلف بإدارة الشبابيك والتي تستخلص مقابل ذلك 5 دراهم ، وتساهم في الحراسة وتنظيف المحطة وتشتغل تحت التسيير المباشر لإدارة الجماعة بالمحطة.

السيد طه بلكوح:

أعتقد السيد الرئيس أن الاستخلاصات منذ سنة 2003 غير قانونية، مادام أنه لم يتم تحيين كناش التحملات المنظم لتسيير المحطة الذي تم اعتماده سنة 2000.

السيد مدير المحطة الطرقية:

حسب علمي ليس هناك أي كناش للتحملات في هذا الشأن.

السيدة لعزيزة بوسحاق:

بالنسبة لمرور حافلات نقل المسافرين دون الدخول إلى المحطة وأداء المستحقات اقترح تدخل السلطة المحلية والمساهمة في حل هذا الإشكال.

السيد الرئيس:

فعلا مشكل مرور الحافلات دون الدخول إلى المحطة هو مشكل قائم، وسنسعى إلى حل هذا الإشكال من خلال التنسيق مع مختلف المتدخلين من أمن وسلطة محلية. وإذا كان الكل يتفق على تعديل الفصل 40 من القرار الجبائي 311- 2008 الخاص بواجبات انطلاق وعبور حافلات النقل العام للمسافرين والنقل المزدوج بالمحطة الطرقية نمر إلى عملية التصويت.

مقرر عدد 67 بتاريخ 19 أكتوبر2023
النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعديل الفصل 40
من القرار الجبائي 311- 2008 الخاص بواجبات انطلاق وعبور
حافلات النقل العام للمسافرين والنقل المزدوج بالمحطة الطرقية.

- إن مجلس جماعة الخميسات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر2023،

- و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015)،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعديل الفصل 40 من القرار الجبائي 311- 2008 الخاص بواجبات انطلاق وعبور حافلات النقل العام للمسافرين والنقل المزدوج بالمحطة الطرقية،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على تعديل الفصل 40 من القرار الجبائي 311- 2008 الخاص بواجبات انطلاق وعبور حافلات النقل العام للمسافرين والنقل المزدوج بالمحطة الطرقية.

يقرر ما يلي

وافق المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر 2023 علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين على تعديل الفصل 40 من القرار الجبائي 311- 2008 الخاص بواجبات انطلاق وعبور حافلات النقل العام للمسافرين والنقل المزدوج بالمحطة الطرقية والذي جاء كالتالي:

مشروع تعديل الفصل 40 من القرار الجبائي 311-2008
الخاص بمنتوج المحطة الطرقية للمسافرين.
(الحافلات و النقل المزدوج)

الفصل 40:

يؤدى عن استعمال المحطة الطرقية لنقل المسافرين من طرف العربات و الحافلات المخصصة للنقل العام للمسافرين الواجبات التالية:

الانطلاقة أو العبور

أ- **الحافلات التي لها نقطة الانطلاقة من المحطة:**

الحافلات التي لها خط يقل عن 400 كلم 40 درهم	عن كل انطلاقة
الحافلات التي لها خط يفوق 400 كلم 80 درهم	عن كل انطلاقة

ب- **الحافلات العابرة:**

الحافلات العابرة : 20 درهم	عن كل عبور
شركة CTM : 4800.00 درهم	للشهر
النقل المزدوج داخل الإقليم: 10 درهم	يوميا

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس

فؤاد لعتريس

النقطة العاشرة

الدراسة والتصويت على تعديل وتتميم الفصل 47 من القرار الجبائي 311-2008 الخاص ببيع التصاميم والمطبوعات.

عرض السيد الرئيس:

أدرجت هذه النقطة المتعلقة بتعديل وتتميم الفصل 47 من القرار الجبائي 311-2008 الخاص ببيع التصاميم والمطبوعات، قصد تحديد أجرة تسليم التصاميم والوثائق التقنية المضمنة في ملفات طلب العروض والمباراة والاستشارة ومباراة الهندسة المعمارية والمساطر التفاوضية وفق مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية الجديد. وأعطي الكلمة للسيد نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لإطلاع المجلس على التوصية المرفوعة إليه.

عرض السيد نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة:

تدارست اللجنة هذه النقطة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 شتنبر 2023 تفاعلا مع قرار الوزير المنتدب لدى وزير المالية حول تحديد أجرة تسليم التصاميم والوثائق التقنية المضمنة في ملفات طلب العروض والمباراة والاستشارة ومباراة الهندسة المعمارية والمساطر التفاوضية. وبعد نقاش مستفيض أوصت اللجنة المجلس الموافقة على هذا التعديل.

المناقشة:

السيد زهير علوى يزيدى:

أعتقد أن مشروع التعديل جاء بتسعيرة مطابقة لما هو في قرار الوزير المنتدب لدى وزير المالية، فما علينا إلا أن نوافق عليه مادام ليست هناك إمكانية لتعديله.

السيد الرئيس:

مادام الأمر كذلك نمر إلى عملية التصويت

مقرر عدد 68 بتاريخ 19 أكتوبر2023
النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعديل
وتتميم الفصل 47 من القرار الجبائي 311-2008
الخاص ببيع التصاميم والمطبوعات.

- إن مجلس جماعة الخميسات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 05 أكتوبر2023،

- و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015)،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعديل وتتميم الفصل 47 من القرار الجبائي 311-2008 الخاص ببيع التصاميم والمطبوعات،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على تعديل وتتميم الفصل 47 من القرار الجبائي 311-2008 الخاص ببيع التصاميم والمطبوعات،

يقرر ما يلي

وافق المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر 2023 علنيا بإجماع الأعضاء الحاضرين على تعديل وتتميم الفصل 47 من القرار الجبائي 311-2008 الخاص ببيع التصاميم والمطبوعات والذي جاء كالتالي:

مشروع تعديل و تتميم الفصل 47 من القرار الجبائي 311-2008

يعدل و يتمم الفصل 47 من القرار الجبائي 2008/311 الخاص ببيع التصاميم و المطبوعات، بناء على قرار الوزير المنتدب لدى وزير المالية رقم 150323 بتاريخ 2023/06/09 حول أجرة تسليم التصاميم و الوثائق التقنية لطالبيها وفق أحكام المواد : 22-52-102 من مرسوم الصفقات العمومية رقم 431-22-2/ مارس 2023 وفق تعريفة أجرة التسليم بالجدول أسفله.

أجرة تسليم التصاميم و الوثائق التقنية المضمنة في ملفات طلب العروض و المباراة و الاستشارة و مباراة الهندسة المعمارية و المساطر التفاوضية.

طبيعة و شكل الوثيقة		الثمن		ملاحظات
التصميم		15 درهم/ المتر الطولي		
		الطبع بالأسود و الأبيض	الطبع بالألوان	
وثائق تقنية	A4 (210*297 ميليمتر) A3 (297*420 ميليمتر) A2 (420*594 ميليمتر)	5 دراهم للصفحة	20 درهما للصفحة	
	A1 (594*841 ميليمتر) A0 (841*1189 ميليمتر)	10 دراهم للصفحة	50 درهما للصفحة	

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس

فؤاد لعتريس

النقطة الحادية عشر
الدراسة والتصويت على تعديل وتتميم الفصل 59 من القرار الجبائي 311-2008 الخاص بواجبات استغلال المحلات المهنية (أسواق الوحدة 1-2-3-4).

عرض السيد الرئيس:

أدرجت هذه النقطة من أجل تعديل وتتميم الفصل 59 من القرار الجبائي 311-2008 الخاص بواجبات استغلال المحلات المهنية (أسواق الوحدة 1-2-3-4). بعد أن تسلمت الجماعة الأسواق النموذجية الأربعة لتثبيت الباعة الجائلين. والجدير بالذكر أن ثلاثة منها عبارة عن فضاءات مفتوحة وسوق واحد مجاور للمحطة يشتمل على دكاكين. مع العلم أن الرسم كان معنونا بحي الوحدة دون تصنيف، ومحددا في 10 دراهم للمتر المربع عن كل ربع سنة، ولم تكن تؤدى من قبل المستفيدين وقد تم اقتراح الرفع منه إلى 20 درهم عن كل متر مربع شهريا.

المناقشة:

السيد طه بلكوح:

قبل مناقشة مقترح الرفع من تسعيرة استغلال الأسواق النموذجية، لا بد من الحسم في طبيعة واجبات الاستغلال، هل هي رسم على الاحتلال المؤقت للملك العام يؤدى عن كل ربع سنة أم واجبات كراء تؤدى شهريا؟ لذا أتساءل عن وضعية هذه العقارات هل هي تابعة للملك العام أم تابعة للملك الخاص. و في ضوء الإجابة نستطيع أن نحدد طبيعة استخلاص واجبات الاستغلال. كما أتساءل عمن وضع هذا المقترح، لأننا داخل اللجنة أثرنا هذا الأمر وقدمنا ملاحظاتنا حوله.

السيد خالد أرحو:

قبل تحديد واجبات الاستغلال وطبيعتها فلا بد أولا النظر في وضعية هذه الأسواق النموذجية التي تم تسليمها للجماعة، و قيل فيها الشيء الكثير، وعلى إثر ذلك انتقلت لجنة مشتركة بين المجلس والسلطة لمعاينة هذه الأسواق ووقفت على اختلالات خطيرة جدا من قبيل إتلاف بعض التجهيزات وانعدام الشروط الضرورية كالمراحيض العمومية، والإضاءة والتهوية بالنسبة للسوق المجاور للمحطة الطرقية. أضف إلى ذلك انعدام وضوح الرؤية بحيث أن توزيع محلات هذه الأسواق تم من طرف السلطة المحلية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهنا أتساءل هل المجلس أوفى بالتزاماته بخصوص الإصلاحات التي تعهد بها؟ وأمام هذا الوضع على الجماعة أن تدرك أن تسلم هذه الأسواق في حالتها الراهنةهي بمثابة "جمرة" قد يحمل الجماعة أعباء إضافية ومسؤولية جسيمة في تعاقدها مع المستغلين، لاسيما أن هذه الأسواق تفتقد للحد الأدنى لشروط الولوج والاستغلال.

ولا يجادل أحد في أن هذه الأسواق سيكون لها عوائد مالية على ميزانية الجماعة إذا ما تم إعادة النظر في تأهيلها وإصلاحها لتصبح أسواق متعددة الاختصاصات تستجيب لحاجيات ومتطلبات الساكنة.

السيد زهير علوي يزيدي:

هذا المشروع هو مشروع اجتماعي بالدرجة الأولى قبل أن يكون اقتصاديا، لاسيما وأن السلطة المحلية بذلت مجهودا جبارا في تثبيت الباعة الجائلين من أجل تحرير الملك العمومي. فقبل التفكير في الرفع من واجب تسعيرة الاستغلال، كان من الأجدر التواصل مع المستغلين للوقوف عند الأسباب التي تحول دون استغلال هذه المحلات الذي أصبح معظمها مغلقا، سيما سوق الوحدة 1 و2 ودون أداء مستحقات الاستغلال، وأتفق مع السيد خالد أرحو في ضرورة توفير الشروط الضرورية للولوج والاستغلال قبل التعاقد، كما أثمن فكرة جعل هذه الأسواق متعددة الخدمات.

السيد محمد حدوتي:

قبل تحويل هذه الأسواق - التي سميت زورا نموذجية - من موقع قانوني إلى موقع قانوني جديد، يجب أن نقر جميعا أن مشروع هذه الأسواق هو مشروع فاشل لاعتبارات متعددة منها ما أشار إليه كل من السيد خالد والسيد زهير، ومنها ما يجب ربطه بواقع الباعة الجائلين بالمدينة. و هذا الإشكال يجب مناقشته في سياقه العام من خلال إدراجه كنقطة بجدول أعمال إحدى الدورات للبحث عن السبل الناجعة لتثبيت الباعة الجائلين. وأعتقد أن بذل المجهودات لتثبيت الباعة الجائلين بهذه الأسواق النموذجية بمختلف الأشكال القانونية من خلال إجبارهم على ولوج هذه الأسواق وإبرام العقود مع المستفيدين ليس هو الحل الناجع وسوف يؤدي لا محالة إلى نفس الوضعية ، وهذا مرده بالأساس إلى مواقع هذه الأسواق وبعدها عن مركز المدينة الذي من شأنه أن يثقل كاهل المواطنين بمصاريف التنقل. إضافة إلى أن السوق النموذجي المحادي للمحطة الطرقية أعتبره خطأ استراتجيا أساء لجمالية المدينة من جهة واهدارا للمال العام من جهة أخرى. كما أن اقتراح إبرام عقود مع المستغلين لهذه الدكاكين قد يطرح بعض الإشكالات، لاسيما أن جمعيتين تتنازعان حول تمثيلية المستفيدين الحقيقيين. بالتالي أطلب تأجيل هذه النقطة وإدراج نقطة تهم مناقشة الإشكال الحقيقي الذي هو تثبيت الباعة الجائلين بأسواق تحفظ كرامتهم وبمواقع تيسر أنشطتهم الاقتصادية، وتدر مدا خيل مهمة على الجماعة عوض أن تستغل من جهات أخرى.

السيد مصطفى نوحي:

لا بد من القول أن هذا المشروع بذلت فيه مجهودات كبيرة باعتباره مشروعا ملكيا. والهدف منه تثبيت الباعة الجائلين لتحويلهم من قطاع غير منظم إلى قطاع منظم، وهنا لا بد من التذكير أن هذا المشروع كان في إطار اتفاقية شراكة ثلاثية بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعة والجمعية الحاملة للمشروع التي قامت ببناء هذه الأسواق حسب ما نصت عليه الاتفاقية حيث كانت آنذاك جمعية واحدة في حين أصبحت الآن جمعيتان كل منهما تدعي تمثيلية الباعة، وهذا إشكال يجب العمل على حله من خلال التواصل معهما. وحسب بنود هذه الاتفاقية أصبحت هذه الأسواق في ملكية الجماعة، كما أود الإشارة إلى أنه رغم أن الأسواق النموذجية الثلاث لم تنجح بالشكل الذي كنا نأمله، فإن السوق المجاور للمحطة الطرقية قد نجح بنسبة 70 أو 80 في المائة ليبقى المشكل المطروح هو اشتغال مجموعة من الباعة الجائلين خارج السوق. وهذا أمر يجب إيجاد حلول له.

هذا من باب توضيح بعض حيثيات انجاز هذه المشاريع فقط، أما تدخلي الأساسي فيهم الوضعية الكارثية التي آل إليها السوق المجاور للمحطة الطرقية بسبب تدمير جل التجهيزات الأساسية التي صرفت عليها أموال طائلة، وقامت الجماعة بإصلاح هذه التجهيزات من جديد، غير أن الملاحظ أن بعض المهاجرين غير الشرعيين تستغله كمأوى للمبيت، وهو ما يُعرض هذه الأجهزة للتلف والسرقة في غياب الحراسة. لذا ألتمس منكم السيد الرئيس اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على هذه الممتلكات.

السيدة الهام دهبي:

فيما يخص تعديل هذا القرار لدي ملاحظة بخصوص الرفع من مبلغ 10 دراهم عن كل ثلاثة أشهر إلى مبلغ 20 درهم عن كل شهر، حيث أن هذا التعديل سيبقى حبرا على ورق، لأن المستفيدين من هذه الأسواق لم يكونوا يؤدون حتى مبلغ 10 دراهم فبالأحرى تأدية 20درهم ، هذا تناقض كبير .فاتخاذ قرار الرفع من مبلغ التسعيرة يدل على عدم التنسيق بين الجماعة والسلطة المحلية ، لأنه في الوقت الذي نثمن فيه مجهودات السلطة المبدولة في تثبيت الباعة الجائلين بالأسواق النموذجية وتحرير الملك العمومي نأخذ هذا القرار الذي من شانه أن يعثر هذه العملية ، وقد يدفع الباعة الجائلين إلى الخروج من هذه الأسواق بدل توفير الشروط الضرورية والملائمة لاستقطاب الباعة المتواجدين خارج هذه الأسواق.

السيد الرئيس :

خلال تدخلات السادة الأعضاء في هذه النقطة أثيرت المشاكل الحقيقية والوضعية الراهنة للأسواق النموذجية والمتمثلة في نقص التجهيزات وسرقة بعضها بسبب غياب الحراسة ، وهذا ما سنعمل على تجاوزه عند إعداد مشروع ميزانية 2024 من خلال توفير مناصب للعمال العرضيين .أما بخصوص السوق المجاور للمحطة الطرقية فالحراسة متوفرة فيه

بفضل مساهمة المستفيدين الذين يؤدون خمسون درهم شهريا لهذا الغرض،غير أن المشكل القائم في هذا السوق هو تزويد الدكاكين بعداد الكهرباء ، وفي هذا الصدد قمنا بالتواصل مع المكتب الوطني للكهرباء الذي أبلغنا بضرورة إعداده لدراسة تقنية ، ولحد الساعة لازلنا ننتظر انجازها، إضافة إلى دخول جمعية ثانية على الخط تطالب بإبرام عقود مع مستفيدين آخرين لم يتم إدراجهم ضمن القائمة التي تسلمتها من السيد الباشا السابق والتي تم إعدادها مع الجمعية حاملة المشروع . ويبقى المشكل الأساسي هو تحول الوظيفة الأساسية لهذا السوق من تثبيت الباعة الجائلين إلى وظيفة تخزين البضائع لبيعها في الشارع العام والأسواق . وأمام هذه الإشكالات اتفق مع السادة الأعضاء في تأجيل هذه النقطة وعقد يوم دراسي تواصلي لمناقشة القضايا ذات الاولوية في تنمية المدينة التي أضحت تحمل طابعا قرويا لإيجاد حلول والبدائل لمعالجة إشكالات التنمية للجماعة .

السيد طه بلكوح:

إن إبرام عقود الكراء في هذا الوضع ستترتب عنه حقوق للمستفيدين، من قبيل إدخال عداد الكهرباء و التسجيل في السجل التجاري وغيرها، وهذا من المستحيل تحقيقه الآن في ظل وجود الفضاءات المفتوحة التي تفتقد إلى الجدران وتحديد المساحة التي يُحدد من خلالها الحيز المُكترى. أما فيما يخص تواجد جمعية ثانية فهذا مشكل كبير، بحيث لم يتم إشراكها عند انطلاق مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أنذاك، وأنا مع طرح التواصل معها للبحث عن السبل القانونية والاجتماعية لحل هذا المشكل. فعلينا التريث ريثما يتم تعميق النقاش مع السادة الأعضاء حول هذا المشكل، لأن المسألة لا تتعلق بالرفع من السومة الكرائية، بل يجب في هذه اللحظة إزالة كل مظاهر الاحتقان الاجتماعي.

السيدة الهام دهبي:

يظهر من خلال المعطيات التي تقدم بها السيد الرئيس أن من بين المشاكل المطروحة مسألة الحراسة، لذا ينبغي أن يتم الأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى عند إعداد مشروع الميزانية وذلك بالرفع من الاعتماد المخصص للعمال العرضيين.

السيد مصطفى نوحي:

تفاعلا مع الشق الأخير في مداخلتك السيد الرئيس، والمتعلق بتنظيم يوم دراسي لتعميق النقاش حول القضايا المرتبطة بتنمية المدينة، أشير إلى أنه قد سبق لنا أن قررنا عقد لقاءات في شأن ملاعب القرب والعربات المجرورة (الكوتشي) وتم تشكيل لجنة في الموضوع إلا أنه لحد اليوم لم يتحقق أي شيء.

السيد الرئيس:
أعتقد أن التوجه العام للمداخلات يذهب في اتجاه تأجيل هذه النقطة، لذا أعرض الأمر على التصويت .

مقرر عدد 69 بتاريخ 19 أكتوبر2023
النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعديل
وتتميم الفصل 59 من القرار الجبائي 311-2008
الخاص بواجبات استغلال المحلات المهنية
(أسواق الوحدة 1-2-3-4).

- إن مجلس جماعة الخميسات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر2023،

- و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015)،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعديل وتتميم الفصل 59 من القرار الجبائي 311-2008 الخاص بواجبات استغلال المحلات المهنية (أسواق الوحدة 1-2-3-4)،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على تأجيل تعديل وتتميم الفصل 59 من القرار الجبائي 311-2008 الخاص بواجبات استغلال المحلات المهنية (أسواق الوحدة 1-2-3-4).

يقرر ما يلي

قرر المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر 2023 علنيا بإجماع الأعضاء الحاضرين على تأجيل تعديل وتتميم الفصل 59 من القرار الجبائي 311-2008 الخاص بواجبات استغلال المحلات المهنية (أسواق الوحدة 1-2-3-4).

إمضاء الرئيس إمضاء كاتب المجلس

فؤاد لعتريس

وقبل اختتام أشغال هذه الدورة على الساعة الثانية عشر والربع زوالا تلا السيد كاتب المجلس نص البرقية المرفوعة إلى الديوان الملكي:

على إثر اختتام أشغال الدورة العادية لشهر أكتوبر2023 ، يتشرف السيد حسن ميسور رئيس المجلس الجماعي لمدينة الخميسات، أصالة عن نفسه و نيابة عن كافة أعضاء المجلس وسكان المدينة أن يلتمس من السيد العامل أن يرفع إلى المقام العالي بالله أسمى آيات الولاء والإخلاص ، وأنبل مشاعر المحبة والوفاء معربين عن تجندنا الدائم وراء جلالته من أجل الدفاع عن حوزة الوطن وحماية المكتسبات، مؤيدين السياسة المولوية الحكيمة والمبادرات الموفقة لتحقيق التنمية والرفاهية بربوع المملكة الشريفة.

إن رعاياكم الأوفياء يا مولاي ليغتنمون هذه الفرصة ليعبروا لجلالتكم عن صادق الامتنان لروح مبادراتكم النيرة والاهتمام المتزايد لجلالتكم في بناء صرح الأمة المغربية عبر الأوراش الكبرى التي تسهرون عليها والتي من خلالها يعيش المغرب على عهدكم الزاهر تحولا لافتا وتقدما كبيرا.

وتماشيا مع سياستكم السديدة، نعاهدكم يا مولاي أننا سنسعى إلى بلورة توجيهاتكم السامية وبرامجكم التنموية الهادفة إلى تكريس سياسة القرب وتحقيق حكامة ترابية من خلال تنفيذ القوانين المرتبطة بالشأن المحلي والتي تروم إشباع رغبات وحاجيات الساكنة من خلال الرفع من مستوى العمل الجماعي في بعده الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

ودمتم يا مولاي خير خلف لخير سلف ، وأبقاكم الله ذخرا لهذا البلد الأمين ، وصانكم صون الذكر الحكيم ، و أقر عينكم بالأمير الجليل صاحب السمو الملكي ولـــي العهد مولاي الحســن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة ، و شد أزركم بشقيقكم الأمير مولاي رشيد ، وحفظ سائر الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع عليم و للدعاء الخالص مجيب .

و السلام على مقامكم العالي بالله

الإمضـــــاء